



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة: بابل

اسم الكلية: كلية الإدارة والاقتصاد

التخصص: قسم العلوم المالية والمصرفية

دور نافذة بيع العملة في زيادة الاستيرادات العراقية بعد 2003
بحث مقدم الى مجلس قسم العلوم
المالية والمصرفية كجزء من
متطلبات نيل
درجة البكلوريوس في العلوم المالية والمصرف من قبل الطالبين

ضحى صلاح مهدي

عباس هادي نصيف

بأشراف:

أ.د. عبد الخالق دبي الجبوري

2023م

1444هـ

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

(وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا

يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ

لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ .)

سورة يوسف - 42

الإهداء
إلى أُمِّي الغَالِيَةِ

إلى أَبِي الغَالِي

وإلى أَصْدِقَائِي وزملائي

إلى كُلِّ مَنْ دَعَا إِلَيَّ بِالْخَيْرِ وَالنَّجَاحِ وَالتَّوْفِيقِ

جَزَاكُمُ اللهُ خَيْرَ جُزْءًا ووفقكم فيما يُحِبُّ وَيَرْضَى

الشُّكْرُ وَالْعِرْفَانُ

يَسُرُّنِي أَنَّ أَوْجَهَ شُكْرِي لِكُلِّ مَنْ نَصَحَنِي أَوْ أَرَشَدَنِي أَوْ
وَجَّهَنِي أَوْ سَاهَمَ مَعِي فِي أَعْدَادِ هَذَا الْبَحْثِ بِإِيصَالِي لِلْمَرَاJعِ
وَالْمَصَادِرِ الْمَطْلُوبَةِ فِي أَيِّ مَرْحَلَةٍ مِنْ مَرَاJَلِهِ . وَأَشْكُرُ عَلَى
وَجْهِ الْخُصُوصِ أَسْتَاذِي الدُّكْتُورَ (عَبْدَ الْخَالِقِ دُبِّي الْجَبُورِي)
عَلَى مَسَانِدَتِي وَإِرْشَادِي بِالنُّصْحِ وَالتَّصْحِيحِ وَعَلَى اخْتِيَارِ
الْعُنْوَانِ وَالْمَوْضُوعِ . كَمَا أَنَّ شُكْرِي مُوجَّهٌ لِإِدَارَةِ جَامِعَةِ بَابِلِ -
كَلِيَّةِ الْإِدَارَةِ وَالْإِقْتِصَادِ

هيكلية البحث (خطة البحث)

المبحث الاول / الاطار المفاهيمي لنافذة بيع العملة
والاستيرادات .

المبحث الثاني / طبيعية الاستيرادات ونافذة بيع العملة
في العراق بعد 2003

المبحث الثالث / علاقة النافذة بيع العملة
بالاستيرادات بالعراق بعد 2003

المقدمة :

الوضع الانتقالي الذي مر به الإقتصاد العراقي بعد تغيير النظام السياسي والأقتصادي عام 2003 وما طرأ من تغيرات في اتجاهات السياسة النقدية

خاصةً بعد حصول البنك المركزي على استقلاله وفق القانون رقم 56 لسنة

2004 واستخدامها الأدوات النقدية الحديثة كنافذة لبيع العملة كأحد الطرق

الرئيسية والأنسب لتثبيت المستوى العام للأسعار من خلال استقرار سعر الصرف العملة المحلية خاصةً في ظل الظروف الاقتصادية السائدة في الإقتصاد

من العراق نجحت السياسة النقدية في تحقيق هدفها ، ولكن على حساب استنزاف

الاحتياطات الاجنبية ، قام البنك المركزي بخفض مبيعات العملات خاصةً المبيعات النقدية ، حتى لو تسببت في انخفاض سعر الصرف بشكل نسبي من .

أجل إعادة بناء الاحتياطات الأجنبية عندما ترتفع اسعار النفط مرة اخرى .

وكذلك ضرورة العمل على الحد من التوسع في الإنفاق الحكومي الذي يعد

السبب الرئيسي لزيادة المعروض النقدي وهو الضغوط التضخمية في الاقتصاد

شهد العراق في عام 2003 سياسة جديدة لبيع الدولار حيث أُستحدثت نافذة لبيع

العملة الاجنبية الى الجمهور والتي عُرفت بداية نشوؤها و عملها (مزاد العملة)

ان من اسباب نشوء النافذة يعود الى ان العراق بلد ريعي يعتمد في مواردہ على

النفط الخام بالنقد الأجنبي (الدولار) فب تغطية نفقات الموازنة الاتحادية العامة

نتيجة الاختلال النشاط الإنتاجي وعدم وجود قاعدة إنتاجية لمختلف القطاعات الاقتصادية لذلك تسد .

الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي في العراق عن طريق الاستيراد ونتيجة لهذا الامر استخدمت السلطة النقدية في البنك المركزي العراقي ومنذ شهر تشرين الأول سنة 2003 الية جديدة لبيع الدولار سميت نافذة بيع العملة إن اعتماد هذه الالية لأجل تغطية كميات الطلب من العملة الأجنبية الدولار في السوق المحلية والسيطرة على

سعر صرف الدينار العراقي والتحكم به ويكون البيع بين هذه النافذة
والجمهور عن
طريق منافذ البنك المركزي ، التي هي المصارف وشركات التحويل
المالي والصيرفة

مشكلة البحث:

يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية وعدم مرونة جهازه
الإنتاجي وذلك
لإعتماده على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي لتغطية الاستيرادات من
خلال مزاد
بيع العملة نفذ تغير النظام السياسي بعد عام 2003 وحيث فيما بعد
بنافذة بيع العملة

فرضية البحث:

يتطلب البحث فرضية مفادها بقيام البنك المركزي ومن خلال استحداث
نافذة بيع العملة
بالسيطرة على التجارة الخارجية المتمثلة بالاستيرادات مما يعني بأنه
زيادة الكميات
الدولارية يؤدي الى زيادة الاستيرادات

أهمية البحث:

ويستمد البحث أهميته من حيث إبراز الآلية الديناميكية المستخدمة في
بيع العملات
الأجنبية، وإبراز الوسائل لتحقيق متطلبات استيعاب الارتفاع العام
المستمر في الأسعار

في ظل التأثيرات الإيجابية والسلبية من جهة وندرة. الإنتاج الداخلي من ناحية أخرى

هدف البحث:

يهدف البحث الى معرفة الدور الذي تؤديه نافذة بيع العملة في زيادة التجارة الخارجية

التمثلة بالاستيرادات من خلال الاعتماد على المصادر الخاصة بهذا الموضوع وما

متوفر من بيانات تتعلق ببيع الدولار من خلال مدة البحث ومقدار الاستيرادات

مفهوم البنك المركزي العراقي:

البنك المركزي العراقي هو البنك المركزي لجمهورية العراق، ومقره العاصمة

العراقية بغداد ويقع في شارع الرشيد. الأهداف الرئيسية للبنك المركزي العراقي تتمثل

في ضمان استقرار الأسعار المحلية وتعزيز نظام مالي مستقر قائم على السوق

التنافسي

المبحث الاول

الاطار المفاهيمي لنافذة بيع العملة والاستيرادات.

يمكن تصميم الاطار المفاهيمي لنافذة بيع العملة والاستيرادات عن طريق الاستفادة من أحد الأساليب المقترحة لتصميم الاطارات المفهومية. وفيما يلي خطوات هذه الأسلوب

تحديد المتغيرات الرئيسية: يتم تحديد المتغيرات الرئيسية التي يتحدث عنها النظام، في هذه الحالة يمكن تحديد عدة متغيرات مثل العملة المباعة، العملة المستوردة، سعر الشراء، سعر البيع، إلخ

تحليل المفاهيم والعلاقات بين المتغيرات: يتم تحليل المفاهيم الرئيسية والعلاقات بينها، بحيث يتم رسم خريطة للعلاقات بين جميع المتغيرات. ويمكن تحديد علاقات مثل "تتأثر العملة المباعة بسعر البيع" أو "تتأثر العملة المستوردة بسعر الشراء".

تحديد القيود: تحديد الحدود المفروضة على المتغيرات والعلاقات بينها. - وذلك للتأكد من صحة العلاقات والتحديدات الموجودة

تحديد أسلوب العرض والتفاعل: يجب تحديد أسلوب عرض - البيانات والتفاعل مع المستخدم، بما يسمح للمستخدمين بإدارة البيانات من خلال واجهة سهلة الاستخدام ودلالية

تجريب النظام: يتم اختبار النظام وتجريبه بشكل مستمر للتأكد من صحته ومطابقته للمتطلبات

توضح هذه الخطوات بشكل مبسط الطريقة التي يمكن استخدامها لبناء إطار مفهومي لنافذة العملات المعروضة والاستيرادات. يمكن استخدام هذا الإطار لتصميم واجهة المستخدم وتطوير النظام بطريقة دلالية وسلسلة لتلبية احتياجات المستخدمين بطريقة أسرع وأسهل.

لقد تأسس البنك المركزي العراقي في عام 1947 بإرادة ملكية في العهد الملكي، وكان يسمى سابقاً باسم المصرف الوطني العراقي، بينما أعيد تأسيسه بعد الاحتلال الأمريكي للعراق استناداً إلى قانون البنك المركزي العراقي لعام 2004 م، برأس المال المصرح به وهو 100 مليار دينار. ويقع المكتب الرئيسي للبنك في شارع الرشيد في بغداد مع

أربعة فروع في البصرة والموصل والسليمانية وأربيل.
يُسمى المسؤول الأول عن البنك المركزي محافظاً، وله رتبة وزير،
المحافظ الحالي

هو مصطفى غالب مخيف

الدور الذي يقوم به البنك المركزي
الحفاظ على الاستقرار النقدي ومنع التضخم
تنفيذ السياسة النقدية (بما فيها سياسات أسعار الصرف
إدارة احتياطي الدولة من النقد الأجنبي
إصدار وإدارة العملة) الدينار العراقي
تنظيم القطاع المصرفي للنهوض بنظام مالي تنافسي ومستقر
مستشار للدولة في الامور المالية

في شهر كانون الأول عام 2006 ، أزداد مجموع موجودات البنك ما
قيمته 33 تريليون

دينار عراقي. فروع البنك المركزي العراقي 1 - فرع نينوي اسس
1965 2 - فرع

البصرة اسس 1968 3 - فرع السليمانية 4 - فرع اربيل هذان الفرعان
كانا يمثلان البنك

المركزي في الإقليم قبل سقوط نظام صدام حسين 5 - فرع النجف تحت
الدراسة

أهمية البنك المركزي العراقي

الأهداف الرئيسية للبنك المركزي العراقي هي ضمان استقرار الأسعار
المحلية وتعزيز

نظام مالي مستقر قائم على المنافسة. كما سيعزز البنك المركزي النمو
المستدام

والعمالة والازدهار في العراق. وظائف البنك المركزي بالإضافة إلى
تحقيق أهدافه

الرئيسية هي:

. - تنفيذ السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف في العراق
النشاط التجاري
تعد التجارة الخارجية أحد المتغيرات الأساسية للنشاط الاقتصادي والتي
تؤثر وتتأثر
بالمغيرات الاقتصادية الأخرى من دخل واستثمار واستهلاك وترتبط
معها بروابط
. عضوية مشكلة بذلك إطار الاقتصاد القومي وهيكله وتحديد اتجاه مساره
ويتناول النشاط التجاري كل من تجارة الصادرات والاستيرادات
الخارجية والداخلية
وتجارة المرور
مفهوم الاستيرادات:

الاستيراد: هو جلب السلع والخدمات من بلد أجنبي من أجل بيعها
والاستفادة منها، وتعدّ
عكس التصدير، ويعدّ الاستيراد والتصدير المعاملات المالية الخاصة
بالتجارة الدولية
هو استقبال الدولة للتصدير من الدولة المرسلّة. الاستيراد والتصدير هما
المحددتان
الأساسيتان للتحويلات المالية للتجارة الدولية
في التجارة الدولية، يجري تقييد استيراد وتصدير البضائع بحصص
الاستيراد
وتفويضات من سلطة الجمارك. يجوز لسلطات الاستيراد والتصدير
فرض تعريفه
ضريبة (على البضائع). وأيضاً، يخضع استيراد وتصدير البضائع ()
لاتفاقيات تجارية
بين سلطات الاستيراد والتصدير
أما الاستيرادات: فأنها كانت على نقيض الصادرات فقد تميزت بتنوع
السلع وأزديادها

المضطرد وخلال هذه المرحلة أٌخذت عدة إجراءات لتعديل الميزان التجاري العراقي منها تشجيع أستيراد المواد الضرورية غير المنتجة محليا وتقليص أستيراد المواد الكمالية وحماية الصناعة الوطنية وضمان المواد المالية وذلك بوضع ضريبة كمركية مناسبة على السلع الصناعية المستوردة وتشجيع أستيراد السلع الانتاجية التي تساهم

في عملية التنمية الاقتصادية وبعد عام 1958 أستطاع العراق أن يوسع الاسواق وينوع مصادر الاستيراد. أهمية الاستيرادات بشكل عام، تعد عملية الاستيراد خياراً مثالياً، لأصحاب المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة، حيث إنها تساعدهم على تطوير منتجاتهم وتوسيع نطاق التشغيل للوصول إلى أسواق أكبر في الخارج، في حين أن عملية التصدير تناسب بشكل أكثر، أصحاب المشاريع التجارية المتوسطة والكبيرة، وتساعدهم على زيادة أرباحهم.

المبحث الثاني

مفهوم نافذة بيع العملة: هو نوع من مزاد العملة أحادي الاتجاه، والذي يمثل الآلية

التي تتبعها بعض البنوك المركزية كأحد أساليب التدخل في سوق الصرف، بهدف

تغطية فجوة الطلب المحلي على العملات الأجنبية. العملات الأجنبية وبالتالي استقرار (سعر الصرف)

كما تُعرف بأنها إحدى الطرق المباشرة التي تستخدمها الاقتصادات (الناشئة ذات العمق المالي المتوسط للتدخل في سوق الصرف، بهدف الحفاظ على

استقرار سعر الصرف والمستوى العام للأسعار في ظل استهداف التضخم.

دور بيع العملة في زيادة الاستيرادات العراقية يعتمد بشكل اساسي على مبدأ العرض

والطلب اي انه يعتمد على ارتفاع وانخفاض العملة الصعبة مقارنة بالدينار العراقي

فأن انخفاضها يساعد التجار على شراء المزيد من الاحتياجات المستوردة الى البلد

والتي بدورها يستطيع الفرد العراقي شرائها من الاسواق لانخفاض تكلفة شراء الدولار

والتالي انخفاض قيمتها بالعملة العراقية

تتأثر الاستيرادات العراقية حسب قيمة بيع وشراء الدولار والعملات الاجنبية الأخرى

التي ستكون البلد المصدر لهذه البضائع وذلك لضعف قيمة العملة العراقية في الاسواق

العالمية، فقد اعتمد العراق على الدولار كعملة بديلة في تعاملاته في بيع وشراء كافة احتياجاته كون العراق يعتمد بنسبة ما يقارب ٩٠ % في صادراته على النفط ليستلم المال مقابل النفط بالدولار، ولتوقف اغلب المصانع العراقية عن الانتاج اتجه العراق الى الاستيراد كل ما يحتاجه من باقي الدول مقابل الدولار، وبهذا اصبح الدولار المتحكم الاول بالأسواق العراقية، فان كل ما زاد او اخفض سعر الدولار تأثر السوق العراقي، وهذا يدل على انه كلما انخفضت العملية الاجنبية مقابل الدينار كلما زاد قوة الشراء لدى الفرد العراقي وبالعكس كلما ارتفعت العملة الاجنبية انخفضت وتقلصت الامكانية الشرائية لدى الفرد العراقي

هناك عدة أهداف تتعلق بنافذة بيع العملة وهي:

- تهدف النافذة إلى كبح جماح التضخم من خلال التأثير المباشر على نمو المعروض النقدي للحد من الزيادة المفرطة في عرض النقود وبالتالي التحكم في حجم السيولة من خلال التحكم في القاعدة النقدية.
- تسعى النافذة لتوحيد آلية سوق الصرف من خلال ما يرغب فيه السوق من العملات الأجنبية للوصول إلى مرحلة التشبع وسد رغبات القطاع الخاص من أجل تمويل كافة واردات العملات الأجنبية.
- تعمل النافذة على تقليص الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والموازي مما يؤدي

إلى تحسن في قيمة العملة

- تعد النافذة أيضاً من الأدوات الكمية للسياسة النقدية، حيث

يستخدمها البنك المركزي

في سياق اعتماد آليات السوق في تحريك الاقتصاد، مما يؤدي إلى

إضعاف دور

الوساطة المالية، مما يجعلها الأداة الوحيدة. يحقق الاستقرار في سوق

الصرف

(والمستوى العام للأسعار.)

- تسعى النافذة أيضاً إلى توفير النقد الأجنبي حتى تتمكن البنوك المحلية

من الإخطار

بفتح خطابات الاعتماد والتحويل الخارجي وخطابات الضمان

- تتحكم النافذة أيضاً في عرض النقود، بالإضافة إلى السيولة العامة.

أصبحت النافذة

من أهم المؤشرات في معالجة التضخم من خلال التحكم في مستويات

الأسعار لجعل

أسعار صرف العملة المحلية أكثر استقراراً، وكذلك لمنع المضاربة

- عملت النافذة على رفع سعر صرف العملة المحلية، حيث يعتبر هذا

الارتفاع على

المستوى المحلي تطوراً للوفورات النقدية، ونتيجة لذلك تعتبر الأخيرة

مناسبة في

مواجهة التضخم المتوقع

- تعد نافذة بيع العملات الأجنبية إحدى حلقات السياسة النقدية بهدف

إيجاد طرق استثمارية جديدة في تمويل تجارة القطاع الخاص من أجل

تطوير استثماراتهم

ومشاريعهم

شهد العراق في عام 2003 سياسة جديدة لبيع الدولار حيث استحدثت

نافذة لبيع العملة

عُرفَت بدايةً الأجنبية إلى الجمهور والتي نشوئها و عملها (مزاد

العملة) ان من احد

أسباب نشوء النافذة يعود الى ان العراق بلد ريعي يعتمد في موارده على النفط الخام بالنقد الأجنبي (الدولار) في تغطية نفقات الموازنة الاتحادية العامة نتيجة الاختلال

النشاط الإنتاجي وعدم وجود قاعدة إنتاجية لم تختلف القطاعات الاقتصادية لذلك تُسد الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي في العراق عن طريق الاستيراد ونتيجة لهذا الأمر استخدمت السلطة النقدية في البنك المركزي العراقي ومنذ شهر تشرين الاول سنة 2003 آلية جديدة لبيع الدولار سميت نافذة بيع العملة إن اعتماد هذه الآلية ألجّل تغطية كميات الطلب من العملة الأجنبية الدولار في السوق المحلية والسيطرة على سعر صرف الدينار العراقي والتحكم به ويكون البيع بين هذه النافذة والجمهور عن طريق منافذ البنك المركزي، التي هي المصارف وشركات التحويل المالي والصيرفة . ومن خلال هذه الآلية ينفذ البنك المركزي سياسته عن طريق توظيف ما يحصل عليه من العملة الأجنبية والمتأتية من الإيرادات النفطية، وبما يتناسب مع متطلبات تحقيق التوازن بين العرض والطلب على العملة الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي، حيث يقوم البنك المركزي بعرض كميات كبيرة من العملة الأجنبية على عدد محدد ومعين من المصارف عن طريق نافذة بيع العملة وعلى وفق اتجاه سعر صرف

الدولار المحدد مسبقاً والذي يطلق عليه) سعر صرف النافذة(، اما
المصارف ومكاتب
الصيرفة تتولى بيع وشراء العملة الاجنبية مع مختلف المتعاملين مع
هذه العملة
وفقاً لسعر صرف يتحدد بما يتناسب مع حركة العرض والطلب يطلق
عليه
سعر الصرف السوقي(، وتتغير الكميات من العملة الاجنبية التي)
ي طرحها البنك
المركزي العراقي في النافذة بما يقتضيه تنفيذ سياسته النقدية نحو سعر
الصرف من
جهة، وما يتطلبه مع ضمان فرق مقبول بين سعر الصرف السوقي
وسعر الصرف
المعلن من جهة اخرى كما انه من المحتمل ان يحصل تفاوت بين السعر
الرسمي وسعر
السوق عندما ال يُسيَ طر على سوق العملة لفترة من الفترات. ويعود
ذلك الى اسباب
كثيرة من جانب العرض والطلب، فقد تحدث بعض الازمات التي ينتج
عنها ارتفاع في
الطلب باعتباره سلعة امان و ضمان كما من الممكن ان يزود البنك
المركزي المصارف
بالدولار ولكن ليس من الممكن ايصال هذا الدولار الى المستفيد النهائي
من قبل
المصارف بالمرونة المطلوبة جميع هذه الامور تعرقل تدفق العملة
الاجنبية والحصول
عليها فيزداد سعر السوق وهذه الظواهر كثيرا ما تحصل في الدول
النامية خاصة ومنها العراق.
اسعار صرف الدولار في اسواق بغداد والكمية المباعة من النقد
والحوالة

السنة/ التاريخ	سعر السوق	سعر الدولار	سعر التسوية
----------------	-----------	-------------	-------------

1 يناير 2004	1,695	\$1,680	2,010
22 يناير 2004	1,400	\$1,400	335
7 فبراير 2004	1,363	\$1,360	400
15 مارس 2004	1,418	\$1,415	15,605
8 يوليو 2004	1,463	\$1,460	16,535
5 أغسطس 2004	1,463	\$1,460	17,990
3 أكتوبر 2004	1,464	\$1,460	34,540
6 ديسمبر 2004	1,462	\$1,460	39,590

1 يناير 2005	لا يوجد عمل		
7 ابريل 2005	1,485	\$1,480	42,405
2 اكتوبر 2005	1,480	\$1,476	56,275
9 نوفمبر 2005	1,476	\$1,473	58,660

9,305	\$1,320	1,335	8 يناير 2007
161,380	\$1214	1225	14 يناير 2008

التحويل المالي	السعر النقدي	سعر التسوية	سعر الدولار	سعر السوق	السنة
----------------	--------------	-------------	-------------	-----------	-------

186,890	76,250	263,140	1,171	1,180	5 يناير 2009
181,480	19,030	200,510	1,170	1,185	11 يناير 2010
193,620	6,000	199,620	1,166	1,205	26 يناير 2012
332,894	37,180	370,074	1,166	1,217	5 يناير 2015
73,218,400	26,960,000	163,745,581	1,184	1,299	2 يناير 2017

ميزانية 2004: 5.720 مليون دينار عراقي

تتضمن هذه الوثيقة التعديلات الحاصلة على الميزانية العامة لعام 2004 وتحديث الهيكل المالي بكافة التغيرات التي تمت منذ نشر الميزانية الاصلية لعام 2004 في تشرين الاول 2003

زيادة الموارد واستخدامها: لقد حدثت الكثير من المتغيرات على الظروف المالية

في العراق منذ اعلان الميزانية العامة لعام 2004 (في تشرين الاول 2003) ولقد ادت

هذه الزيادة الغير متوقعة في التدفق الرأسمالي الى رصيد افتتاحي في بداية 2004

متوقعا. أعلى مما كان

وقد ادى قلة الطلب على الاحتياطي الموجود في البنك المركزي وبعض مناقلات

ايضاً الموجودات من الخارج الى زيادة صافي التدفق النقدي الرأسمالي و كان للزيادة الغير متوقعة في معدلات انتاج واسعار بيع النفط أثره في تعويض النقص

الحاصل في ايرادات الضرائب. ولقد تم وضع التخصيصات لكل هذه الزيادات في

الموارد حيث نتج عنها زيادة في الانفاق وزيادة حذرة في التوقعات المالية للرصيد الختامي

ميزانية 2007

وافق البرلمان العراقي على ميزانية لعام 2007 تتوقع إنفاقاً يبلغ 41 مليار دولار

وعجزا قيمته 14.7 مليارات دولار. ويصل إجمالي الإيرادات المتوقعة إلى 3.33 مليار دولار أغلبها من إيرادات النفط وهي مصدر الدخل الرئيسي للبلاد.

ميزانية 2008

موازنة العراق في 2008 تبلغ 5.42 مليار دولار

ميزانية 2010

أقر البرلمان العراقي الموازنة العامة للعام 2010 بقيمة إجمالية بلغ حجمها 7.84 تريليون دينار عراقي (5.72 مليار دولار أميركي) وستتمخض عن عجز بقيمة 9.22 (تريليون دينار) 6.19 مليار دولار

ميزانية 2013

أقر مجلس النواب العراقي الموازنة الاتحادية للسنة المالية 2013، بقيمة 424.138 (تريليون دينار) 1.19 مليار دولار 18

ميزانية 2014

لم تقرا الميزانية العامة في هذه السنة

ميزانية 2015

وافق مجلس النواب العراقي الخميس على ميزانية قيمتها 119 تريليون دينار (105 مليارات دولار) للعام 2015 (

ميزانية 2016

القيم / الدينار العراقي	موازنة 2015/12/16
81,700,803,138	اجمالي الإيرادات
69,773,400,000	الإيرادات النفطية
11,927,403,138	الإيرادات غير النفطية
105,895,722,619	اجمالي النفقات
80,149,411,081	النفقات الجارية
25,746,311,538	النفقات الاستثمارية
24,194,919,481	العجز اجمالي العجز المخطط

اما الية بيع الدولار في النافذة بطريقتين

التحويلات الدولية: وتقسم الى الاعتمادات المستندية والحوالات الخارجية اذ تحول المبالغ الى حسابات خارجية للمصارف المشاركة في النافذة لتمويل استيرادات القطاع الخاص بصورة رئيسية.

المبيعات النقدية: تتضمن المبيعات النقدية الى المصارف لتمويل حاجات متعددة لعل اهمها السفر والعالج وغيرها.

ان الحاجات المذكورة التي تشعبها الطريقتين تحدد ما يمكن ان يطلق عليه قواعد النافذة) والتي تؤمن اشباع الطلب الاعتيادي ومن أجل ان تقوم المصارف بمهمتها من جانب الطلب تقوم بفتح حسابات لها في البنك المركزي تستخدمها الأغراض السياسية

النقدية بشكل عام ومزاد العملة الأجنبية بشكل خاص. وهذه الحسابات تكون قد دققتها
المصارف نفسها، وعلى الرغم من ان المزاد يستخدم في غالبته من قبل
تجار
الاستيراد عن طريق مصارفهم الخاصة فالأبد من التأكيد بأنها سياسة
نقدية لانه يسحب
العملة المحلية) الدينار العراقي (من السوق وبهذا الأمر يقلل من ضغط
السيولة النقدية
وتأثيرها على التضخم اما الآلية التي يعمل المزاد بها اذ يقوم بالفتح
بشكل يومي
ومستمر (عدا أيام العطل الرسمية) حيث تقدم العروض من قبل
المصارف وشركات
الصيرفة المجازة رسميا من البنك المركزي في شكل مغلف مغلق، تتمثل
هذه العروض
بكميات يطلبها المصارف وال يتدخل البنك المركزي لوحده في تحديدها،
اما الأسعار
فتحدد من قبل البنك المركزي وتتقلب بمستويات محددة، وعندما تقدم
العروض الى
.بُـل العرض او يُرْفُض
البنك المركزي يقوم بدراستها وبذلك
من خلال الية النافذة تمكن البنك المركزي من فرض سعر صرف مستقر
ومواجهة أية
كميات يطلبها السوق
والمشتقة من احتياجات تمويل تجارة القطاع الخاص العراقي. كما عدت
النافذة واحدة
من أكبر عمليات السوق المفتوحة في السيطرة والتحكم في مناسيب
السيولة وتعقيم
الفائض النقدي واحتواء قوة النفقات العامة التي تولدها الموازنة العامة
وبشكل خاص

النفقات الجارية. لا انه تعرض للعديد من الانتقادات في إدارة سعر
عُد هدرًا الاحتياطي البنك المركزي الصرف بهذه الآلية
كونها تكلف البلد ماليين الدولارات يوميا ومن ثمتُ
من جانب اخر فأن العديد من شبهات تتأثر عن نافذة العملة وحجم
الاستيرادات الحقيقية
في البلد ومقدار الدولارات التي تذهب الى السوق الموازي بدال من
الاستيراد خصوصا
لَت الرقابة
وان القطاع المصرفي العراقي غير متطور والتشريعات بدائية كما إنقُ
والتدقيق فيه وهشاشة هذا القطاع جعل من مزاد مبيعات البنك المركزي
عرضة للفساد
الإداري والمالي، عن طريق هدر الكثير من الموال المباعه في مزاد
العملة من
الدولار وجعلها لخدمة اهداف اخرى وليست أهداف الاستقرار
الاقتصادي بالإضافة
الى ذلك ما تشهده اقتصاديات البلدان المجاورة للعراق من تهديدات
دولية أثرت في
استقرار أسعار الصرف فيها هذا الأمر دفعها لاتخاذ النقد الأجنبي في
العراق ملجأ لسد
النقص الحاصل في بلدانها من العملات الأجنبية وان اكثر ما يفسر
حالات تهريب
العملة عدم تطابق ارقام مبالغ الاستيراد للسلع والبضائع الداخلة الى
البلاد، مع مبيعات
مزاد العملة الأجنبية في البنك المركزي حصيلة لضعف الرقابة والتدقيق
على حركة
الأموال وبذلك فان الفساد الإداري والمالي في العراق الذي طال
المنظومة المصرفية
سبب الرئيسي في خروج مليارات الدولارات الى الخارج مما
تسبب في تفاقم

الطلب ليس بدوافع حقيقية داخلية وإنما لأغراض خارجية القت بظلالها على عدم استقرار الاقتصاد العراقي. على الرغم من إيجابيات وسلبيات نافذة العملة كأداة للسياسة النقدية تهدف لتحقيق الاستقرار السعري في العراق، ومن أجل الحد وتقليل عمليات الهدر في الاحتياطي وشبهات تهريب العملة الأجنبية وغسيل الأموال، والحفاظ على معدلات التراكم الاحتياطي الدواري للبنك المركزي العراقي كدعامة للاقتصاد والعملية العراقية في وقت واحد، لذلك طرحت عدد من السيناريوهات كخيارات بديلة لنافذة لعملة وتم تلخيص الشكل التالي:



ان لكل خيار من الخيارات أعلاه العديد من الإيجابيات والسلبيات ان تحديد سقوف بيع الدولار حسب انواع البيع او الحوالات يؤدي الى السيطرة على

الكميات المباعة من الدولار والحد من استنزاف الاحتياطات الأجنبية وكذلك التصدي لشبهات الفساد والهدر والتهريب، التي تعترى النافذة إلا أن قصور عرض الدولار عن الكميات المعتادة في تلبية الطلب المحلي على الدولار قد يؤدي إلى زيادة سعر صرف الدولار في السوق الموازية، واتساع الفجوة بين سعر الدولار الرسمي والسعر الموازي، وبالتالي يؤدي إلى تحقيق إرباح فاحشه لدى الوسطاء والمضاربين. كما فإن اعتماد البيع بموجب المستندات والوثائق يؤدي إلى عمليات تزوير الوثائق والمستندات والتحايل أو بالتواطؤ مع موظفي المؤسسات المعنية عن طريق عصابات التزوير، لا للتحايل على القيود المحددة. كذلك صعوبة السيطرة والرقابة على ما تستلزمه عمليات التوثيق المستندي خصوصاً مع وجود عدد كبير من المصارف وشركات التحويل المالي هذا يؤدي إلى استنزاف جهد البنك المركزي في تدقيق العمليات ومدى استيفائها للشروط والوثائق والمستندات مع عدم استجابة مؤسسات . (الدولة ذات العالقة) الجمارك، الضريبة، التجارة) 14) التقييد الجزئي: يعتمد هذا الخيار على تطبيق مبدأ) اعرف زبونك (إي التحقق من مشروعية الأموال التي تستخدمها المصارف والشركات في عمليات التحويل والبيع وعدم طلب وثائق أو مستندات لعمليات البيع والتحويل من المصارف والشركات من

إيجابيات هذا الخيار السيطرة النسبية على الكميات المباعة من الدولار.
وعدم إقحام
البنك المركزي والمصارف بمستندات ووثائق وتصريحات الجمارك
والضرائب
وغيرها. اما من سلبيات هذا الخيار يؤدي الى ارتفاع سعر صرف
الدولار كلما كان
هناك تقليص أعلى لسقف المبيعات الكلية، وما ينتج عنه زيادة مستوى
الأسعار في
الاسواق المحلية.
إطلاق حرية الشراء لأغراض محددة: يعني هذا الخيار عدم تحديد
سقوف لعمليات
بيع الدولار. ال يسمح بتغطية العمليات غير الواردة في تحديدات البنك
المركزي (مثل
التحويلات الرأسمالية وغيرها) ولهذا الخيار عدد من الإيجابيات يساهم
في تحقيق
الاستقرار النسبي الاسعار الصرف. ويستجيب لحد ما إلى المبادئ
التوجيهية لصندوق
النقد الدولي وقانون البنك المركزي من حيث عدم تحديد السقوف. أما
سلبيات اعتماد
حرية الشراء لأغراض محددة فيمكن ان تؤدي إلى استخدام أعلى
الاحتياطي العملة
الأجنبية وهو ما يقود الى ارتفاع مخاطر استنزاف الاحتياطي الدولارى
لدى البنك
المركزي. وال يستجيب إلى توجيهات صندوق النقد الدولي حيث ان
تغيير انواع
التحويلات
الإطلاق الكلي كما ونوعا: ويعني هذا الخيار عدم تقييد الكميات
والاستجابة الكاملة

للطلب. من ايجابيات هذا الخيار تتمثل في استقرار سعر الصرف وتحقيق الاستقرار العام في الأسعار ومنع المضاربات وردع حصول فروقات كبيرة عن السعر الرسمي ومن ثم إلغاء وتقليص طبقة المنتفعين والمضاربين اما سلبيات هذا الخيار تتمثل فانخفاض احتياطي العملة الأجنبية الذي يكون له آثارا نفسية أكثر مما هي موضوعية او عملية فالاحتياطي الموجود قادر على الاستجابة للطلب قد يشجع هذا الخيار على المزيد من عمليات انتقال الأموال إلى الخارج او الاكتناز بالعملة الأجنبية. خروج البنك المركزي من عمليات البيع: هذا الخيار يعني عدم إقدام البنك المركزي على شراء الدولار من وزاره المالية وأعادته بيعه في السوق، وانما تقوم وزاره المالية ببيعه مباشرة عن طريق أحد الخيارات الدولار الآلية : تأسيس شركه تابعه للوزارة تتولى عمليات البيع إلى منافذ البيع (المصارف، مكاتب الصيرفة) أو تقوم بالبيع المباشر. البيع عن طريق المصارف التابعة لوزارة المالية (الرافدين، الرشيد، المصرف العراقي للتجارة) ويمكن للبنك المركزي الشراء مما يزيد عن حاجة السوق ويقوم بعملية الضخ للسوق عندما يحدث اختلال في السعر (زيادة سعر الصرف للدولار) أو الشراء من السوق) عند انخفاض سعر صرف الدولار ومن أبرز ايجابيات هذا الخيار

انصراف البنك المركزي لتأدية مهامه الواسعة والكبيرة الاسيما في
تشجيع النشاط
الاقتصادي. تبديد الانطباعات الخاطئة عن مفهوم الاحتياطي من (15)
العملة الأجنبية
أحراز موارد أفضل للخزينة العامة عن طريق الاستفادة من عمولات
البيع وغيرها
إلغاء دور العديد من الوسطاء والمضاربين مع ذلك، يعاني هذا الخيار
من عدد من
السلبيات: هذا الخيار يحتاج إلى أنشاء قدرات وإمكانات وزاره المالية
مع الأخذ بنظر
الاعتبار الضعف في تشكيلات وزاره المالية. قد تؤدي ظروف وزاره
المالية وضعف
خبرتها وانخفاض مواردها الدولارية في هذا الجانب إلى اضطرار البنك
المركزي
لضخ كميات احتياطيه من الدولار إلى السوق ومن ثم انخفاض احتياطات
البنك
وزارة المالية

المركزي العراقي. يتحفظ صندوق النقد الدولي على هذا الخيار اذ تعد
جهة غير مختصة بصرف الدولار والتحكم في أسعار الصرف ومستويات
الأسعار
المحلية.
رفع سعر الصرف للدولار: يتضمن هذا الخيار على قيام البنك المركزي
برفع سعر
(16)

صرف الدولار الأمريكي
خفض قيمة الدينار العراقي (و بالرغم ما يحققه هذا الخيار من خفض)
للطلب على

الدولار و إضافة مبالغ إضافية للموازنة العامة للدولة، أكثر مما تتقاضاه
وزاره المالية
حاليا باستبدال الدولار بالدينار، فإن هذا الخيار يعاني من عدد السلبيات
:للعل أبرزها

26

نتيجة لعدم وجود مرونة في الطلب على الاستيرادات بسبب غياب
القاعدة الإنتاجية
الوطنية يؤدي هذا الخيار إلى ارتفاع عام في الأسعار و ارتفاع مستويات
التضخم
جَوُّ إلى هذا الخيار عادة لتشجيع الصادرات الوطنية وهذا المر ال
ينطبق في العراق

○

يُل

كونه بلدا از انتاجي قادر على تلبية الحدود الدنيا من مستورداً، ولعدم
وجود جه
الطلب المحلي . كما ان رفع سعر صرف الدولار (تخفيض قيمة العملة
المحلية) يعني
تقليص الدخول الحقيقية للجمهور لسبب إن النفاق العائلي يعتمد على
المستوردات

○مَد

وبذلك فان زيادة سعر صرف العملة يمثل ضريبة غير معلنه على
الدخول. إذا أعتُ

بُ إعادة النظر بالضرائب المباشرة وغير المباشرة الن الأخذ
هذا الخيار فإنه يتطل

بمبدأ تخفيض قيمة العملة المحلية وتطبيق الضرائب أيضا يوقع ضررا
بالغا على القوة
هي الأكثر واقعية

○

الشرائية للمواطنين. إن استخدم السياسة الضريبة بشكل صحيح تعد

وعدالة وتلعب دوراً مهماً في إعادة توزيع الدخل دون الإضرار بالطبقات
المتوسطة
والضعيفة.

طبق البنك المركزي الخيار الأخير برفع سعر الصرف في أواخر سنة
2020 وجاء
هذا القرار نتيجة الأزمة المالية التي تعرض لها العراق بسبب جائحة
كورونا وما
أسفرت عنه من تدهور أسعار النفط وتراجع الإيرادات النفطية، أدى ذلك
إلى حدوث
عجز كبير في الموازنة العامة واضطرار وزارة المالية إلى الاقتراض من
المصارف
وإعادة خصمها لدى البنك المركزي وبمبالغ كبيرة، لغرض دفع الرواتب
وتلبية
الاحتياجات الاتفاقية الأخرى المتعلقة بالخدمات المقدمة للمواطنين،
الأمر الذي دفع

27

البنك المركزي إلى التفكير الجدي بالاستجابة لمتطلبات تمويل الموازنة
بسعر
الصرف الذي يتيح توفير الموارد الكافية لتغطية هذه الاحتياجات وضمان
انسيابية
دفع الرواتب والمتطلبات الحرجة للإنفاق الحكومي، وحرصاً من البنك
على تفادي
استنزاف احتياطياته ابل جنبية، والتي تمثل الرافعة المالية الأساسية
لاستقرار النقدي
في العراق، وحرصه على اسناد المالية العامة، باعتباره مستشار
الحكومة والمسؤول
عن مسك حساباتها اتخذ البنك المركزي خيار رفع سعر الصرف (17)
بالرغم ما حققه خيار ارتفاع سعر الصرف من خفض الطلب على الدولار
أضافة

مبالغ إضافية للموازنة العامة للدولة، ابل ان انعكاسات هذ الارتفاع
تحمل اعباءه
المواطن العراقي نتيجة الارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة
وانخفاض القوة
الشرائية وكذلك تقليص الدخل الحقيقي للمواطن العراقي بسبب إن
لاتفاق العائلي
يعتمد على المستور رداً وبذلك فان ارتفاع سعر صرف العملة يمثل
ضريبة غير معلنه
على الدخل
بُ من السياسة المالية إعادة النظر بالضرائب
كما ان ارتفاع سعر الصرف يتطل
المباشرة وغير المباشرة ان الأخذ بمبدأ تخفيض قيمة العملة المحلية
وتطبيق
الضرائب أيضا يوقع ضررا بالغا على القوة الشرائية للمواطنين
ان قرارات السياسة النقدية بشأن ارتفاع او انخفاض سعر الصرف يجب
ان يكون
وفق برنامج واضح يعمل على تغيير نمط الاقتصاد العراقي لدعم استقرار
النقد

28

والنشاطات الاقتصادية وان يكون هذا بالتنسيق مع السياسة المالية
لمعالجة أي مشاكل
ذات علاقة بكل ما يجري في الاقتصاد العراقي مع مراعاة مصلحة
المواطن العراقي
دون الاخذ بنظر الاعتبار رؤى اشخاص واحزاب منتفعين مهما كانت
توجهاتهم التي
ال ترى فيه الا مصالحهم.

المبحث الثالث

تهدف الدراسة الى تحليل أثر نافذة بيع العملة الأجنبية على معدلات التضخم في العراق، للمدة 2003-2015، إذ تعد نافذة بيع العملة الأجنبية إحدى الأدوات المباشرة التي تستعملها الاقتصادات الريعية التي تعاني من عدم فاعلية القنوات التقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية للقطاع الحقيقي واختلال هيكلها الاقتصادي والاعتماد الكبير على الاستيرادات لتلبية الطلب المحلي، ويكون سعر الصرف الأداة الرئيسية بيد السلطة النقدية لاستهداف التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار. ويتم استخدام نافذة بيع العملة كأحد الأساليب الفاعلة للتأثير في سعر الصرف بصورة مباشرة، وعدها أداة مؤقتة تستخدم لعبور مدة انتقالية معينة لضمان الاستقرار النقدي خلال هذه المدة. إذ توصلت الدراسة الى أن السياسة النقدية استطاعت تحقيق نتائج ايجابية ومرضية، فعلى الرغم من الزيادة المفرطة في الانفاق العام بسبب الزيادة الكبيرة في الإيرادات النفطية مما حفز الحكومة على زيادة الانفاق العام فبعد أن كان الانفاق العام (4,902) مليار دينار في عام 2003 اصبح (119,462) مليار دينار في عام 2015، يرافقه في ذلك زيادة موازية في عرض النقود إذ بلغت (6,953) مليار دينار في عام 2003 و(86,724) مليار دينار في عام 2015، إلا أن السياسة

النقدية ومن خلال استخدام أداة نافذة بيع العملة الأجنبية ومن خلال سياسة التعقيم أن يسترد الدينار العراقي قيمته شيئاً فشيئاً وحافظ على استقراره، إذ بلغ سعر صرف الدينار تجاه الدولار 1936 عام 2003 ثم انخفض الى 1166 دينار عام 2012 وهو أدنى مستوى له خلال سنوات الدراسة، ثم الى 1190 دينار عام 2015 أي بنسبة نمو مركب بلغت (4-%)، ويعود ذلك للسياسة التي تبناها البنك المركزي لأسعار الصرف، حيث استطاع من السيطرة الكاملة على تحركات الصرف الأجنبي لأجل استعادة الثقة بالعملة الوطنية (الدينار) ورفع قيمته تجاه العملة الأجنبية وفي نفس الوقت أدى ذلك الى اختفاء السوق الموازية. كانت نافذة العملة ذا أثر سلبي على التحول الاقتصادي في العراق، إذ إنها كأجراء مؤقت كان الأجدى العمل على تقليل أثرها في السياسة النقدية في العراق. بعد عام 2003 خرجت السياسة النقدية في العراق من عباءة السلطة والقرارات الحكومية التي لم تكن تراعي استقلالية السياسة النقدية.

المصادر

1. داغر، محمود محمد محمود ومحمد، بالقاسم، (2017)، أثر

نافذة بيع العملات

الأجنبية على تغيرات أسعار الصرف في العراق للفترة (2015-

2004)، مجلة

العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد، 99، المجلد، 23، العراق،

وفيرنر

أليخاندر (2001) "تجربة المكسيك مع سعر الصرف العائم،

صندوق النقد الدولي

المركزي في المكسيك.

2. بنك تايلند (2013) "سياسة الصرف الأجنبي والتدخل في ظل

استهداف التضخم

في تايلاند.

3. المعموري، أمجد مخزي عبيد، (2018)، اتجاهات السياسة

النقدية في العراق

بعد 2003 ودورها في توجيه نافذة بيع العملات والاحتياطات

الدولية، رسالة

ماجستير منشورة، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.

4. مهدي، صباح رحيم وعبد الحسين، أمل (2019)، أثر نافذة بيع

العملة الأجنبية

على سعر الصرف في العراق للفترة، 2004-2016 مجلة المثني

للعلوم الإدارية

والاقتصادية، المجلد، 9 رقم 1.

5. الوادي، محمود حسين وآخرون (2010)، نقود وبنوك، الطبعة

الأولى، دار ابن

الجوزي للطباعة والنشر، الموصل، العراق. عطية، احمد صبيح،

خزام، رباب، ناظم. مزاد العملة بين تحقيق الاستقرار

النقدي وهدر العملات الاجنبية _ سيناريوهات مقترحة، البنك

المركزي العراقي،

مجلة الدراسات المالية والنقدية، العدد الثالث، تموز. 2018.

13. فرحان، سعد عبد الكريم، جروان، صبحي عبد الغفور،

الارتفاع المستمر

لمبيعات مزاد العملة الاجنبية للبنك المركزي العراقي وإثرها على

تحقيق الاستقرار

الاقتصادي للمدة (2011-2003)، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية

والادارية ،

المجلد ،10 العدد.2013،30

14. الشمري، مايح شبيب، بحيت، غالب شاكر، استشراف مستقبل

السياسة النقدية

في ظل تداعيات التحول الاقتصادي في العراق، بحث منشور في

مجلة الكوت

للعوم الاقتصادية الادارية ، المجلد ،14. 2014.

15. امين، هجير عدنان زكي، لطيف، احمد حسين. الفجوة بين

سعر صرف

الدينار المعلن من قبل البنك المركزي العراقي ومثيله السوقي للمدة

2003-2016,

مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 118 ، 2019.

16. العالق، علي محسن اسماعيل، الاحتياطات الدولية ونافذة بيع
العملة الأجنبية

في البنك المركزي العراقي، البنك المركزي العراقي، مجلة ابحاث
في السياسة

النقدية، العدد الاول، تشرين الثاني.2016،

17. تقرير البنك المركزي العراقي الاقتصادي السنوي. عبد
الحميد، عبد المطلب، (2007)، اقتصاديات النقد والبنوك
(أساسيات

وابتكرات)، الطبعة الأولى، دار النشر الجامعية، الإسكندرية،
مصر.

7. أبو شاور، منير إسماعيل ومساعدة، أمجد عبد المهدي،
(2011)، نقود وبنوك،

الطبعة الأولى ، مكتبة الجالية العربية للنشر والتوزيع ، عمان ،
الأردن.

8. أبو طه، أحمد محمد أحمد، (2012) التضخم النقدي وأسبابه
وتأثيره على الفرد /

المجتمع في العصر الحديث، دراسة تطبيقية في منتصف القرن
العشرين، الطبعة

الأولى، مكتبة الوفاء للنشر القانوني، الإسكندرية، مصر.

9. أحمد، أحمد حامد محمد السيد، السيد، إبراهيم، جابر، (2020)
مخاطر التضخم

الاقتصادي والاستهلاك، الطبعة الأولى، دار العلم والإيمان للنشر
والتوزيع، دار

الجديد للنشر والتوزيع، الجزائر.

10. الجبوري، سوسن كريم، التحليل الكمي لمزادات العملة
الجنبية وإثرها على

سعر صرف الدينار العراقي للمدة -2003 2013 باستخدام نموذج
كرانجر، مجلة

الغري للعلوم الاقتصادية، المجلد ،13 العدد 36 ، 2015.

11. الألمي، علي حسين نوري، مبيعات الدولار الأمريكي وأثرها
في سعر

الصرف الحقيقي للدينار العراقي بحث تطبيقي في البنك المركزي
العراقي، مجلة

كلية التراث الجامعة، العدد، 20

